



مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع "قنطرة بنزرت".

فصل وحيد:

تمت الموافقة على عقد التمويل، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بقيمة مائة وثلاثة وعشرون مليون أورو (123.000.000) للمساهمة في تمويل مشروع "قنطرة بنزرت".



(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إتفاقية تمويل مشروع قنطرة بنزرت)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع البنك الأوروبي للاستثمار يوم 29 نوفمبر 2016 بتونس عقد تمويل يساهم البنك بمقتضاه في تمويل مشروع قنطرة بنزرت بقرض قدره 123 مليون أورو أي حوالي 300 م. د.ت.

(1 إطار المشروع :

يتم الربط حاليا بين مدينة بنزرت والطريق السيارة 4 بواسطة الجسر المتحرك الذي يشهد اكتظاظا من الضفتين وخاصة في أوقات الذروة وعند رفع الجسر مع العلم أن الجسر الحالي يؤمن مرور حوالي 44300 عربة يوميا.

(2 أهداف المشروع:

- ✓ إحداث وصلة ربط دائمة بين الطريق السيارة 4 ومدينة بنزرت.
- ✓ تعزيز جاذبية ولاية بنزرت وانفتاحها على محيطها.
- ✓ تعزيز إدماج ولاية بنزرت في الاقتصاد الوطني .

(3 أهم مكونات المشروع:

يتكون المشروع من :

- جسر بطول 2.1 كلم.
- طريق بطول 7.4 كلم من نهاية الطريق السيارة 4 إلى الطريق الوطنية رقم 11.
- 4 محولات على مستوى المفترقات (GP8-4، مدخل القطب التكنولوجي، مدخل مدينة منزل عبد الرحمان و الطريق الوطنية رقم 11) .
- 2 منشآت فنية (على مستوى مصنع الإسمنت، مد طريق بلدي).

تم استكمال الدراسات الفنية التفصيلية وملفات طلب العروض.

(5) كلفة المشروع و تمويله:

تبلغ الكلفة الجمالية للمشروع 246 مليون أورو ما يعادل حوالي 600 م.د.ت. ويساهم البنك الأوروبي للاستثمار في منوال التمويل بقرض مباشر للدولة بمبلغ 123 م.أورو. وقد تم توجيه طلب تمويل إلى البنك الإفريقي للتنمية الذي أعرب عن استعداداه للمساهمة في تمويل الجزء المتبقي من كلفة المشروع.

(6) تنفيذ المشروع:

- تشرف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (الإدارة العامة للجسور والطرق) على تنفيذ هذا المشروع.

(7) الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: 123 مليون أورو.
- نسبة الفائدة : حسب طلب المقرض، ثابتة (وهي في حدود 1.52 %) أو متغيرة (أوريبور 6 أشهر زائد 47 نقطة أساس).
- فترة السداد: 30 سنة منها 5 سنوات إمهال.
- سحب القرض: يسحب مبلغ القرض على 6 أقساط على أقصى تقدير على أن يكون المبلغ الأدنى للقسط 15 مليون أورو والقسط الأقصى 30 مليون أورو.

تلك هي أسباب مشروع القانون المصاحب.